

كما لا يخفى قوله ولا يبدى كل البعد ولذا يستعمل في البعيد  
 اعلم ان الصفة في قول الخرج ولا يلزم من كون الشيء  
 صفة لشيء لا يحتمل ان يحتمل على الصفة الثبوتية التي لم يكن  
 السلب جزءا من مفهومها ويحتمل ان يحتمل على مطلق الصفة  
 ثبوتية كانت اوسلبية وما ذكره المحشي فيما قبل مبني على  
 الاحتمال الاول ولذا احتج في ابطال الاول الى الدليلين  
 الضعيفين وما ذكره ههنا مبني على الاحتمال الثاني  
 فيحتمل الحاجة الى هذين الدليلين اذ يلزم حينئذ  
 كون الصفات السلبية من الاعيان الموجودة وذلك  
 ضروري بطلان من غير احتياج اليها وانما استعده  
 لوجوه الاول ان التكلم صفة ثبوتية فالظاهر ان  
 مراده هو الاحتمال الاول وفيه انه ينبغي تفرقه بالعدم الذي  
 الذي هو عدم السبوقية بالغير الثاني ان قوله اكثر من  
 ان يحصى ظاهر في المناهي ولو جعل الصفة على ما هو  
 اعبر من السلبية لكانت الصفات الموجودة غير متناهية  
 ضرورة ان جميع الممكنات والممكنات الموجودة  
 في علمه تعالى مسلوطة عن الواجب تعالى مع عدم تناهيتها  
 لا يقال لزوم عدم تناهي الصفات مشترك بين الاحتمالين  
 لان الخلق من الصفات الثبوتية مع ان خلق اهل الجنة  
 غير متناه لانهم لا يتولد عنهم تناهي الخلق بمعنى لا يقف عند  
 حد لا بمعنى ان اية جملة اخذت منها كانت الباقي ازيد  
 منها وهو غير المتناهي بالفعل ولا يستلزمه المعنى  
 الاول لان كل ما خرج من القوة الى الفعل متناه في  
 كل زمان على تقدير حدوث السالم ولذا جرت  
 المشكوكون الفالقي ان قوله اكثر من ان يحصى ظاهر  
 في ان منشأ البطلان لزوم زيادة الصفات الحقيقية  
 على السعة او الثباتية وهو حاصل بالاحتمال الاول  
 المتبادر للزوم كون الصفات السلبية موجودات  
 في الخارج

في الخارج مع كونه بالذات بالبداهة العقلية واللازم كون  
 نطلق الصفات صفات حقيقية غير متناهية مع  
 كونه باطلا بالبراهين العقلية كبرهان التطبيق ليجعل  
 على الاحتمال الثاني واقول بعد الانعاش عن هذا الوجه  
 الثالث لاحاجة في توجيه كلامنا الى المدلول عن  
 الاحتمال الاول والاشي من الدليلين الضعيفين  
 لان من الصفات الثبوتية ما هو متحد كخلق الخوارث  
 لكونه عبارة عن تعلق القدرة عند الاشعاع وتعلق  
 التكوين عند الماتر بديته فلو كان صفة ثبوتية له تعالى  
 موجودة في الخارج لزم ان يكون الواجب تعالى محملا  
 للخوارث وهو باطل بالادلة العقلية المذكورة في محله  
 الالهية الان يقال لم يثبت اليه لان التعلقات اذلية  
 عند المحققين وان لم تكن التعلقات اذلية فلا تجد  
 لخلق الخوارث عند التتميم والاشي ممكن قوله ضرورة  
 ان من صفاته ان قيل عليه ان اراد ان نفس المسلوطة  
 صفات ثابتة له تعالى فظاهر البطلان وان اراد ان  
 سلب تلك المسلوطة صفات ثابتة فممنوع فان  
 التثواب ليست بمعنى انه تعالى متصف بالسلب  
 بل بمعنى انه تعالى متصف بالايجاب وليس بشي لها  
 تقرر عند اهل العقول من ان السالبة السطوية  
 والمدولة متلازمان فيما وجد الموضوع فقولنا الله  
 تعالى ليس جسم مستلزم لصدق قولنا الله تعالى لاجم  
 اي متصف باللاجسمية فيحتمل الثاني ويقول ليس  
 السلب صفة من حيث كونه سلبا من حيث كونه ثابتا  
 له تعالى اذ الثبوت لازم لماهية الصفة لا محالة فهذا  
 الاعتبار كاف في الثبوت صفات كما لا يخفى واعلم انه  
 نقل عن الشارح ههنا ما حاصله ان الكلام محكوم

السلب